استمرار تأمين فرص عمل للمسرحين وتمكينهم من دخول سوق العمل

الحكومة: التشدد بضبط أي خلل بتوزيع المواد الأساسية والمشتقات النفطية وتحسين واقع شبكات التغطية الخلوية

> إنجاز خريطة استثمارية متكاملة وتسهيل إجراءات الإقراض

| الوطن

أكد مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس استمرار تأمين فرص عمل للمسرحين من خدمة العلم وتمكينهم من دخول سوق العمل من خلال تنظيم دورات التدريب والتأهيل العملية في مختلف المهن والأعمال وتعزيز مساهمتهم في عملية إعادة البناء والإعمار. وطلب المجلس من جميع الوزارات متابعة مؤسساتها في محافظة درعا وبذل جهود مضاعفة لتنفيذ القرارات التي اتخذت خلال زيارة الوفد الحكومي مؤخراً والبدء بترميم المدارس المتضررة وإجراء الصيانة لمرافق المياه والكهرباء والصرف الصحي والمراكز الصحية، والإسراع بأعمال إعادة تأهيل معبر نصيب الحدودي وتجهيزه بكامل الخدمات.

كما أكد المجلس الدور الأساسي للمحافظين والمؤسسات الحكومية بالمحافظات في متابعة الواقع الخدمي والمعيشي للمواطنين على أرض الواقع وتذليل أي عقبات في هذا المجال والتشدد بضبط أي خلل بتوزيع المواد الأساسية والمشتقات النفطية، لافتاً إلى ضرورة تحسين واقع شبكات التغطية الخلوية في جميع المناطق وتوسيعها خاصة في الأرياف.

وأوضح المهندس عرنوس ضرورة المتابعة لتسويق موسم الحمضيات واتخاذ الإجراءات اللازمة بما يضمن حقوق المزارعين وتأمين هذه المنتجات للمواطنين بأسعار مناسبة، مبيناً ضرورة الإسراع بإنجاز خريطة استثمارية متكاملة تتضمن إضبارة جاهزة لكل مشروع لعرضها على المستثمرين بالتوازي مع تسهيل إجراءات الإقراض لغرض الاستثمار والتنمية، وتنفيذ التشريعات والقرارات المتعلقة بمجال الاستثمار والتمويل الأصغري. وكلف المجلس وزارة المالية ومصرف سورية المركزي إجراء تقييم لعملية الإقراض والتسهيلات الإضافية الواجب تقديمها لتوسيع الشريحة المستهدفة والتأكد من وجود ضوابط واضحة تضمن توظيف هذه القروض في دعم العملية الإنتاجية.

واستعرض مجلس الوزراء مصفوفة عمل تتضمن تحليل واقع ارتفاع أسعار عدد من البضائع والسلع في الأسواق المحلية وتحديد الأسباب التي أدت إلى ذلك ومقترحات المعالجة، ومتابعة الآلية التنفيذية لضبط الأسواق والأسعار وتتبع عمل اللجان ذات الصلة على مستوى المجالس المحلية وتقييم كفاءة ومناسبة الإجراءات التنفيذية ورفع التوصيات المناسبة.

ووافق المجلس على البلاغ الخاص بإطلاق الاعتمادية السورية للشركات البرمجية، وذلك في ضوء إقرار إستراتيجية التحول الرقمي للخدمات الحكومية وازدياد الطلب الحكومي على أنظمة المعلوماتية المتطورة التي سيتم تنفيذها من شركات محلية وطنية.

وأكد مجلس الوزراء تكثيف الجهود لإجراء الصيانات اللازمة للطرقات والأتوسترادات الدولية والتأكد من وجود الشاخصات المرورية لزيادة عوامل الأمان والسلامة الطرقية، ووافق المجلس على عدد من المشروعات الخدمية والتنموية في عدد من المحافظات، وعلى تمديد مدة قبض رواتب المعلمين في محافظة إدلب من ١٨ شهراً لتصبح سنتين.

د. فضلية لـ«الوطن»: رفع الأسعار مبرر للحكومة ولكن..!

ما نطلبه من الحكومة عدم التسرع برفع الأسعار قبل أن تبدأ عجلة الإنتاج

| هناء غانم

لا يخلو حديث الشارع هذه الأيام من تصور حال المستقبل في ظل رفع أسعار الغاز والكهرباء وغلاء الأسعار، وصعوبات الحياة، وثمة موجة كبيرة من التشكيك والشعور بتجاهل الجهات الوصائية لحل مشكلة الغلاء، ما يؤكد أن هناك خللاً جلياً واضحاً أصبح لا يمكن التغاضي عنه. كل ذلك يجري عبر موجة الصمت وغياب الشفافية والمصارحة وتناقض التصريحات والرهان على صبر المواطن. تأويلات كثيرة رشحت نفسها لتفسر ما يحدث! ولكن الأمر هذه المرة، زاد عن الحد المعقول والمحتمل وأصبحت الأسعار بورصة مرتفعة دوماً والفوضى قائمة والأسعار تسير يومياً باتجاه الارتفاع.. المواطن اليوم في واقع صعب.

وحول هذا الواقع «الوطن» تواصلت مع الاقتصادي د. عابد فضلية لتوضيح الرؤية الاقتصادية باعتبار أن أهل مكة أدرى بشعابها.

فضلية أكد أن ارتفاع أسعار السلع والمواد لم يعد مسألة أو قضية اقتصادية فقط لأن ما يحدث حالياً هو ظهور نتائج الحرب الإرهابية على سورية التي استمرت عشر سنوات والخسائر التي منيت بها سورية من سرقة المواد الأولية والطاقة والبترول وتواطؤ بعض التجار مع المناطق الخارجة عن سيطرة الدولة، كل ذلك أوصلنا إلى ما نحن عليه حالياً.

وأوضح أن ثمة قلة في الموارد والسلع وما يقل عرضه يرتفع سعره بالسوق وفق قانون العرض والطلب لافتاً إلى أن الدولة والجميع يعرف أنها اليوم بحاجة للأموال الناتجة عن رفع الأسعار، لكن في الوقت نفسه هناك شريحة كبيرة من المواطنين بحاجة إلى القوة الشرائية

ورفع الرواتب والأجور، أو إيجاد عمل لشريحة كبيرة عاطلة عن العمل أي إنه لا يكفي أن تقوم الحكومة برفع الأسعار» وهو أمر مبرر «بل يجب أن يترافق هذا الارتفاع مع التفكير بمسارين متوازيين والعمل على زيادة الاستثمارات بمشروعات بالتعاون مع القطاع العام وتحريض القطاع الخاص أو عن طريق التشاركية وزيادة عدد المشروعات الجديدة.. وإعادة البناء لبعض الأماكن وخاصة إذا كانت منطقة إنتاجية سلعية تخدم الاستهلاك المحلي، وأضاف فضلية إنه بما أن الحكومة تخسر فهي بحاجة إلى تقليص الدعم كما هي بحاجة ملحة جداً إلى هذه الزيادة على الأسعار كل ذلك نتفهمه، لكن لا نتفهم لماذا لا نفكر بالمستوى نفسه وبنفس الوتيرة بإقامة مشروعات إنتاجية تتيح فرص عمل ونحن لا ننكر ذلك لكن يجب ألا يبقى تفكيرها فقط بتغطية العجز، بل يجب العمل على زيادة دخل المواطن ويكون ذلك عن طريق تشغيل شخص إضافي في العائلة لزيادة المردود وبالتالي يتم العمل على تخفيض نسبة البطالة وزيادة المردود، والأهم إعادة بناء البنى التحتية في بعض الأماكن حتى تسهل عودة المواطنين إليها.. هذا يحمل أكثر من إشارة استفهام؟! ولدى سؤاله هل الحكومة تسير في سيناريو إلغاء الدعم على المدى المنظور، أكد فضلية أنه ما دامت الحكومة مستمرة بالدعم رغم رفع أسعار السلع والمواد فلا يحق لأي أحد من خارج الحكومة أن يدعي ذلك وبالتالي ما يحدث حالياً هو تقليص للدعم «وهي بداية لمرحلة العمل بمشروع تقديم الدعم إلى مستحقيه بشكل فعلي أي إلى الشريحة الأكثر فقراً وألا تحصل عليه الشرائح الغنية، وأنا مع هذه الفكرة باعتبارها منطقية ولكن ما نأمله من الحكومة هو التريث وعدم التسرع في قرارات رفع الأسعار قبل أن تبدأ عجلة إنتاج مشروعات عمل إنتاجية جديدة أو حتى قديمة بحيث تتم إعادة تأهيلها كي تستطيع أن تستوعب فرص عمل أكثر، لافتاً إلى أن هذا مطلوب قبل أن نستثني من لا يستحق الدعم. وأشار فضلية إلى أن الحكومة تعرف جيداً أن الرواتب والأجور قليلة وهي لا تتكر ذلك، لذلك تعمل حالياً على إيجاد حلول لتضيق الفجوة بين القوة الشرائية للدخل أو قيمته الاسمية وبين ارتفاع أسعار ومستوى التضخم. وذكر فضلية أن شرائح المجتمع مختلفة وجميعها وبمختلف المستويات لا يمكن أن تغطي تكاليفها المعيشية بالحدود الدنيا سواء لـ٥٠٠ ألف أو ٦٠٠ ألف ليرة سورية علماً أني لا أؤيد زيادة الرواتب وأنا مع زيادة مدخول الأسرة عبر مشروعات ومشاريع عمل إنتاجية، وإذا فرضنا أن العائلة دخلها ١٥٠ ألفاً وتحتاج إلى شراء حاجتها من المازوت بالسعر الرسمي كما أنها بحاجة إلى خبز وكهرباء وغاز وأيضاً بالسعر الرسمي فحتى لو توافرت كل هذه المواد لا تكفي ١٥٠ ألف ليرة لذلك، فلابد من حلول سريعة تتناسب مع الوضع الحالي للغلاء.

هذه مبررات الحكومة لزيادة أسعار الكهرباء

٥,٣ تريليونات ليرة إجمالي الكلف والنفقات السنوية لإنتاج الكهرباء

توقعات ارتفاع إيرادات بعد الزيادة من ٣٠٠ مليار إلى ٩٠٠ مليار ليرة

| عبد الهادي شباط

صرح مدير التخطيط والتعاون الدولي في وزارة الكهرباء أدهم البلان أن أهم الأسباب لزيادة تعرفة الكهرباء كان للحفاظ على قطاع الكهرباء حيث تصل كلف قطاع الكهرباء سنوياً لحدود ٥,٣ تريليونات ليرة وإيراداته حسب التعرفة السابقة لم تكن تتجاوز ٣٠٠ مليار ليرة، في حين متوقع أن تحسن إيرادات قطاع الكهرباء مع التعرفة الجديدة بحدود ٦٠٠ مليار ليرة لكن مع ذلك يبقى العجز السنوي في قطاع الكهرباء بحدود ٤,٦ تريليونات ليرة وهو عجز كبير جداً ويهدد استمرارية قطاع الكهرباء ومنه كان لابد من إعادة النظر في التعرفة وتنظيم الدعم في قطاع الكهرباء مبيناً أن كلفة الكيلو واط من الكهرباء يصل لحدود ٣١٥ ليرة في حين كان يتم تخديمه للقطاع المنزلي في الشريحة الأولى بليرة، وفي الاستهلاك الصناعي بين أن التعرفة الجديدة للصناعيين باتت تتراوح بين ١١٠-١٢٠ ليرة للكيلو واط وهي مازالت مدعومة أمام الكلفة التي تقدر ٣١٥ للكيلو واط مقدراً أن الاستهلاك الصناعي بحدود ٥٠٠ ميغا واط يومياً وهو ما يستحوذ على نحو ٢٥ بالمئة من الطاقة الكهربائية المتاحة اليوم والتي تقترب من ٢٠٠٠ ميغا واط خلال الفترة الحالية، وعن أثر هذه التعرفة الجديدة للكهرباء في الاستخدامات الصناعية أكد أن معدل قيم الكهرباء في إجمالي كلف الإنتاج الصناعي لا يتعدى ٣ بالمئة وبالتالي هي نسبة غير مؤثرة على إجمالي التكاليف ولابد من تعديل التعرفة الحالية التي مازالت

مدعومة وتشجيع الصناعيين على التوجه نحو الطاقات المتجددة لتأمين جزء من احتياجاتهم من هذه الطاقات في حين تؤمن وزارة الكهرباء باقي الاحتياجات، وفي الاستهلاك التجاري بين أن قيمة التعرفة الجديدة ارتفعت لحدود ١٠٠ ليرة بدلاً من ٣٣,٥ ليرة التعرفة السابقة وأن عدد المشتركين في القطاع التجاري يصل لحدود ٨٠٠ ألف مشترك وفي الزراعة أصبحت ٤٠ ليرة بدلاً من ١٤ ليرة وللجمعيات الخيرية ٥٠ ليرة بدلاً من ١٤ ليرة

وفي الاستهلاك المنزلي الذي يمثل الشريحة الأوسع من المشتركين في القطاع الكهربائي اعتبر أن إجمالي المشتركين في القطاع المنزلي يصل عددهم لحدود ٤,٥ ملايين مشترك منهم ٣,٥ ملايين مشترك استهلاكهم ضمن الشريحة الأولى من ١-٦٠٠ كيلو واط في الدورة وهو ما يمثل نحو ٧٠ بالمئة من المشتركين المنزليين وبالتالي لا تتجاوز قيم فواتيرهم في الدورة ١٢٠٠ ليرة في حين اعتبر أن معظم الزيادة على التعرفة كانت في الشريحة الرابعة والخامسة التي تصل فيها قيم الكيلو لحدود ١٥٠ ليرة لأن أصحاب هذه الشريحة ليس من ضمن الشرائح المستهدفة من الوزارة في الدعم لأنهم يمثلون شريحة عالية الاستهلاك ورغم ذلك يشملهم الدعم عبر استهلاكهم الذي يقع ضمن الشرائح الأولى مثل الشريحة الأولى التي تعرفتها ٢ ليرة وفي موضوع الرسوم التي ترافق فاتورة الكهرباء بين أن هذه الرسوم تعود لوزارتي المالية والإدارة المحلية بمعدل ٢١ بالمئة من قيم الفاتورة تتوزع على نحو ١٠,٥ بالمئة لوزارة المالية ونحو ١١ بالمئة لوزارة الإدارة المحلية، وهي تتأثر في قيمة الفاتورة ترتفع وتنخفض حسب قيم الفاتورة وكانت وزارة الكهرباء صرحت لـ«الوطن» قبل أيام أن وسطي الحمل الكهربائي والكلفة التأسيسية لتزويد المنزل الجديد بالكهرباء حالياً يصل لحدود ٢٠٠٠ دولار حيث تبلغ الكلفة التأسيسية لكل كيلو واط مركب في التوليد بحدود ١٢٠٠ دولار/ كيلو واط والكلفة التأسيسية لكل كيلو واط مركب في النقل بحدود ٤٠٠ دولار/ كيلو واط وتبلغ الكلفة التأسيسية لكل كيلووات مركب في التوزيع ٣٠٠ دولار/ كيلو واط وكل ذلك من دون اعتبار تبدلات سعر الليرة وكذلك التضخم العالمي بأسعار التجهيزات مستقبلاً ومنه هناك حاجة لاعتمادات استثمارية (عدا التكاليف التشغيلية) تصل لحدود ١,٥ مليار دولار سنوياً لتوسيع قدرات توليد ونقل وتوزيع المنظومة الكهربائية السورية وهو ما يعادل ١٩٠٠ دولار ك واط، ومن دون الأخذ بالحسبان ارتفاع أسعار التجهيزات الكهربائية عالمياً.

- ٢١ بالمئة من قيم فاتورة الكهرباء تذهب للمالية وللإدارة المحلية
- ٧٠ بالمئة من المستهلكين المنزليين ضمن الشريحة الأولى
- مدير عام التخطيط: الزيادة لا تؤثر في تكاليف الإنتاج ولا تتعدى ٣ بالمئة من الإنتاج الصناعي

وللمحافظة سعرها أيضاً.. أسطوانة الغاز مع أجرة أصبحت بـ١٠٤٥٠ ليرة

رئيس اتحاد غرف السياحة لـ«الوطن»: حصلنا على وعود بأن يتم تأمين الغاز على غرار المازوت

| محمد راكان مصطفى
فادي بك الشريف

لاقى قرار «التجارة الداخلية» برفع سعر أسطوانتي الغاز المنزلية والصناعية ردود أفعال سلبية جداً ليشكل صفعة جديدة في وجه المواطن وتساؤلات برسم المعنيين في الوزارة هل من مزيد..؟!!

وبين عضو المكتب التنفيذي في محافظة دمشق شادي سكرية أن لجنة تحديد الأسعار في المحافظة أصدرت قراراً حددت بموجبه سعر مبيع أسطوانة الغاز للمستهلك بـ١٠٤٥٠ ليرة لأسطوانة الغاز المنزلية، و٣٥٠٠ ليرة لأسطوانة الغاز الصناعية.

وأكد سكرية أن نسبة العمولة والإضافة على سعر أسطوانة الغاز المنزلي تقدر بـ٤٥٠ ليرة سورية وهي ذات العمولة المطبقة سابقاً، كما أضيفت عمولة نقل وخدمة ومقدارها ٧٠٠ ليرة تضاف على أسطوانة الغاز الصناعي من دون أي زيادة عن العمولة التي كانت مقررة سابقاً.

علماً أن سعر اسطوانة الغاز المنزلي للمستهلك حدد بقرار وزارة التجارة الداخلية بـ٩٩٩١ ليرة سورية بتقاضي عمولة توزيع ٣ بالمئة، واسطوانة الغاز الصناعية حدد بـ٤٢٨٠٠ ليرة سورية بتقاضي عمولة توزيع ٧ بالمئة.

وأضاف: في حال تقاضي أي زيادة عن العمولة والتسعيرة تتخذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق أي مخالف وذلك وفق المرسوم رقم ٨.

انعكاسات سياحية

وحول تأثير ارتفاع أسعار الغاز والكهرباء وخاصة على القطاع السياحي وأسعار المطاعم، كشفت مصادر في وزارة السياحة أن الأسعار الجديدة للمنشآت السياحية والتي كان من المفترض صدورها خلال أيام، ستتم إعادة دراستها في ضوء الأسعار الجديدة التي صدرت لحوامل الطاقة (كهرباء- غاز).

هذا واعتبرت المصادر في حديثها لـ«الوطن» أن انعكاس ارتفاع الأسعار لا ينحصر على التكاليف التشغيلية للمنشآت السياحة فحسب (مولدات، غاز طهي) بل سينعكس في الوقت ذاته على مدخلات العملية الإنتاجية من مواد غذائية وأولية، وكل ذلك يحتاج إلى آخذه بالحسبان عند إعداد الدراسة السعرية الجديدة.

كما لفتت إلى أن ذلك لا يعني بالضرورة أن تكون هناك زيادة على الأسعار المتداولة حالياً في المنشآت السياحية، بل من الممكن أن تكون هناك أسعار أقل من أسعار بعض المنشآت، لكونه توجد بعض المنشآت تتقاضى أسعاراً أكثر من المعقول، وأن صدور تعرفة سعرية جديدة سيضمن بالتأكيد إلزام جميع المنشآت بأسعار وفق التكاليف الحقيقية مع هامش ربح مناسب.

على نحو مماثل، بيّن رئيس اتحاد غرف السياحة طلال خضير لـ«الوطن»: أن أسعار حوامل الطاقة شهدت بشكل عام ارتفاعاً خلال الفترة الأخيرة، حيث أصبح سعر أسطوانة الغاز الصناعية ٤٠ ألف ليرة، بعد أن كانت بـ٩٥٠٠ ليرة، كما أن سعر لتر المازوت الصناعي ارتفع من ٦٧٥ ليرة إلى ١٧٥٠ ليرة، مضيفاً بالقول: كذلك ارتفعت تسعيرة الكهرباء لما يعادل الضعف، وكل ذلك من الطبيعي أن ينعكس على تكاليف عمل المنشآت السياحية خاصة أن عملها يتعلق بشكل كامل بها، في ظل التقنين المتفاوت للتيار الكهربائي والحاجة لتشغيل مولدات لتأمين الإضاءة والتكييف... ولساعات قد تكون طويلة.

وقال: من المعروف أن البلاد تمر بظروف قاسية بسبب الحصار الاقتصادي والعقوبات مستعدون لأن نقف إلى جانب الحكومة لتجاوز هذه الفترة، مشيراً إلى أنه اجتمع مع وزير النفط منذ أيام بحضور رئيس اتحاد الحرفيين، للحديث عن المشكلات التي تواجه المنشآت السياحية والحرفية في موضوع تأمين المشتقات النفطية، وتابع: أبدينا موافقتنا على رفع أسعارها مقابل توفيرها، بحيث يقوم أصحاب المنشآت بشرائها بصورة نظامية وفق السعر الجديد أفضل من أن يلجؤوا إلى شرائها وبأضعاف السعر من السوق السوداء.

رئيس اتحاد غرف السياحة أكد أن ومنذ صدور التسعيرة الجديدة للمازوت الصناعي، تم توفير كامل احتياج المنشآت السياحية من الشركة الخاصة الموردة للمادة، وذلك وفق السعر الجديد وبناء مخصصات المنشآت التي تم تحديدها من قبل لجنة المحروقات الفرعية في كل محافظة والتي يشارك فيها ممثل عن غرف السياحة، حيث يتم تحديد المخصصات وفقاً لحجم المنشأة ونوعها واحتياجها الفعلي، بعد أن كانت المنشآت تضطر لشراء اللتر من السوق السوداء بنحو ٣٥٠٠ ليرة.

وقال خضير: وعدنا بأنه وبعد زيادة سعر الغاز الصناعي أن يتم تأمين احتياجات المنشآت من المادة ونتمنى أن يتم ذلك على غرار ما تم بالنسبة لمادة المازوت، خاصة أن المنشآت تضطر حالياً لتأمين احتياجها من المادة من السوق السوداء وبسعر ١٩٠ ألف ليرة للأسطوانة الواحدة، علماً أنه من الممنوع على المنشآت السياحة استخدام أسطوانات الغاز المنزلية وتصل عقوبة المخالف لغرامة مليون ليرة إضافة لإغلاق المنشأة.

وعن انعكاس الأسعار الجديدة على كل الإنتاج وأسعار الخدمات في المنشآت السياحية رأى خضير أنه لم يقم أصحاب المنشآت بعد بحساب الكلف بناء على الأسعار الجديدة، موضحاً أنه من الصعب احتساب كامل الكلف قبل مرور شهرين خاصة بالنسبة للكهرباء لكون فاتورة الكهرباء تصدر كل شهرين مرة، أما عن انعكاس المازوت والغاز، فبين أن الأمر يحتاج إلى نحو أسبوعين حتى تتبين نتائج التعديل على أرض الواقع، خاصة أننا أصبحنا في نهاية الموسم السياحي وتراجع مع ذلك نسب الارتياد والإشغال.